

تطور أزمة الديون السيادية الأوروبية في ظل جائحة كورونا "Corona-virus: Covid-19":

دراسة تحليلية

The evolution of European sovereign debt crisis under in "Corona-virus: Covid-19": analytical study

طبي مريم¹، وصاف عتيقة²

¹ جامعة محمد خيضر بسكرة، tobnimeriem@gmail.com

² جامعة محمد خيضر بسكرة، a.ouassaf@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2022/12/28

تاريخ القبول: 2022/12/12

تاريخ الاستلام: 2022/03/07

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إظهار مدى تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الأوروبي وعلى نسبة ديونه السيادية فبعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2007، عرف الاتحاد الأوروبي تدهور في اقتصاده نتج عنه ظهور أزمة مالية جديدة المتمثلة في أزمة الديون السيادية الأوروبية، التي كان لها العديد من الآثار المهددة لوجودها الأخير، ولمعالجة هذه الإشكالية فقد تتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، لتوصل في الأخير إلى نتيجة مهمة مفادها أن جائحة كورونا قد رفعت من نسبة الديون العامة لدول الاتحاد الأوروبي بحيث توجهت دول الأوروبية للاقتراض من أجل التخفيف والحد من الآثار الوخيمة للفيروس، ففي عام 2020 بلغت ديون فرنسا 115.7% من ناتجها المحلي الإجمالي، وفي عام 2021 لامست ديون الاتحاد الأوروبي 100% ووصل فيها الدين الإيطالي إلى ما نسبته 155.8% .

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا- الأزمة المالية- الدين السيادي.

تصنيفات JEL : F52، G01، H68.

Abstract:

The study aims to show the extent of the Corona's virus impact on the European economy and its sovereign debt. After the global financial crisis of 2007, the European Union witnessed; a deterioration in its economy that resulted in the emergence of a new financial crisis of the European sovereign debt that had many negative effects; for to address this problem; we used the analytical descriptive approach. In finally reach an important conclusion that the Corona-virus has It increased the percentage of sovereign debt of the European Union; So that European countries have directed to borrowing in order to mitigate and reduce to the negative effects of the virus; In 2020, the public debt amounts to 115.7% of GDP in France; In 2021, the debts of the European Union arrived 100% and the Italian debt to 155.8%.

Keywords: Corona Pandemic - Financial Crisis - Sovereign Debt.

Jel Classification Codes: F52, G01, H68.

1. مقدمة:

شهدت البيئة الدولية مؤخرًا العديد من الاضطرابات بدءًا بالأزمة المالية العالمية إلى أزمة الديون السيادية وصولًا إلى أزمة فيروس كورونا التي ضربت العالم ككل، وما كان لهذه الأخيرة من بالغ الأثر على جميع الأصعدة سواء اقتصادية اجتماعية أو سياسية، حتى على مستوى الحالة النفسية للأفراد والمواطنين، فسعت دول العالم جاهدة لاتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار هذا الفيروس، إلا أن هذه الإجراءات كان من شأنها التأثير سلبًا على البيئة الاقتصادية العالمية وعلى أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية ومن بينها الدين الحكومي وعليه من هذا المنطلق حاولنا معالجة الإشكالية:

إشكالية البحث:

تعتبر أزمة الديون السيادية الأوروبية التي لمست الاتحاد الأوروبي في 2009 أزمة ديون متعددة كانت بدايتها في اقتصاديات الدول التالية: (اليونان - البرتغال - أيرلندا)، فلم تتمكن حكومات هذه الدول تسديد ديونها أو إعادة تمويلها لإنقاذ البنوك المثقلة بالديون، في ظل كل هذه الظروف والتغيرات وُضِعَ الاتحاد الأوروبي أمام واقع صعب، تمثل في إيجاد الحل لما هو قائم من جهة ومحاولة التحسب من جهة أخرى لتداعيات هذه الأخيرة اقتصاديًا على مستوى العالمي عامة وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة، إلا أنه وما زاد الأمر حدة مؤخرًا هو أزمة فيروس كورونا التي تركت آثارًا اقتصادية واضحة إلى الدول الأوروبية ومن هذا المنطلق حاولنا معالجة الإشكالية التالية:

ما هي تداعيات جائحة كورونا على أزمة الديون السيادية الأوروبية؟

وقد اندرج تحت هذا الإشكال الرئيسي العديد من الأسئلة الفرعية التي سيتم مناقشتها فيما يلي:

— ما هي مراحل تطور أزمة الديون السيادية وانتشارها في الكيان الاتحاد الأوروبي؟

— ما هي الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا علمياً وأوروبياً؟

— ما مدى تأثير أزمة كورونا على نسبة الديون السيادية للدول الأوروبية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية فقد قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

— أثبتت أزمة الديون السيادية الأوروبية 2009 أن التكتل الاقتصادي أداة ناقلة للأزمات؛

— تركت جائحة كورونا آثار صحية بحتة ولم تمس المنظومة الاقتصادية العالمية؛

— لم تتأثر الديون السيادية لاقتصاديات منطقة اليورو بجائحة كورونا.

أهداف الدراسة:

هدفت دراستنا إلى توضيح النقاط التالية:

- 1- أهم الأسباب التي أدت إلى انفجار أزمة الديون السيادية بتتبع مسارها التاريخي وكيف أن هذه الأخيرة تغلغلت إلى داخل الاتحاد الأوروبي؛
- 2- توضيح أهم الإجراءات المتبعة داخل المنظومة الأوروبية لمواجهة هذه الأزمة؛
- 3- توضيح كيف أثرت جائحة كورونا على داخل الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية وكيف تم التصدي لها وما هي التصورات المحتملة لمستقبل الاتحاد الأوروبي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا هذه في تسليط الضوء على أهم مظهرين سيطرا على الساحة العالمية الدولية في ظل السنوات الأخيرة والمتمثلين في: أزمة الديون السيادية- جائحة كورونا، وذلك من خلال عرض لأهم النتائج المترتبة على جائحة كورونا في الاقتصاديات الأوروبية، وهل كان لهذه الأخيرة دور في زيادة وتفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية.

المنهج العلمي المتبع والأدوات المستخدمة:

لقد تتبعنا في معالجة دراستنا هذه المنهج الوصفي التحليلي بحيث استخدمنا المنهج الوصفي في تتبع بداية أزمة الديون السيادية وكيفية تطورها داخل المنظومة الأوروبية، وإظهار أهم الأساليب المتبعة من قبل الاتحاد الأوروبي والدول المتضررة من الأزمة في مواجهة أزمة الديون السيادية، كما واعتمدنا عليه في عرض موجز لجائحة كورونا وأهم آثارها على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الأوروبي.

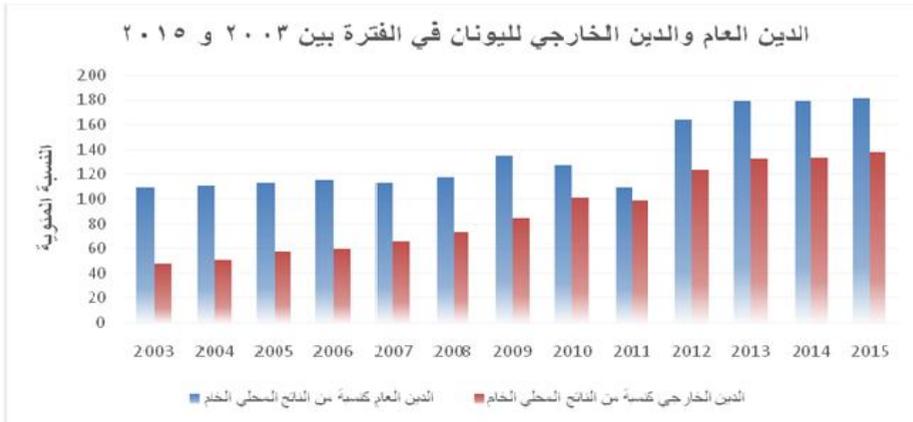
أما المنهج التحليلي فقد اعتمدنا عليه في تعقب تأثير أزمة جائحة كورونا على اقتصاديات الاتحاد الأوروبي، وللوصول إلى النتائج المرجوة من البحث تم إستخدام مراجع متنوعة باللغة العربية والأجنبية منها كتب ومقالات وتقارير صادرة عن منظمات دولية، إضافة إلى بعض مواقع الانترنت.

2. الخلفية النظرية لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو

كانت بداية أزمة الديون السيادية الأوروبية من اليونان الذي كان يعاني من اختلالات مالية منذ مطلع التسعينات فقد قامت اليونان باتخاذ عدة إجراءات في عام 1990 بهدف استيفاء الشروط اللازمة لاعتماد اليورو كعملة موحدة، فانخفضت بذلك وبشكل متسارع تكلفة الاقتراض وأسعار الفائدة على السندات اليونانية خلال عشرة أعوام بنسبة 18% من 24,5% إلى 6%(العلاقة عكسية بين الفائدة على السند وسعر الفائدة) بين الأعوام 1993-1999، بذلك انضمت اليونان إلى منطقة اليورو في

الفتاح من جانفي 2001 أنه وبعد انضمام اليونان لمنطقة اليورو زاد عجز موازنتها بحيث وصلت نسبة العجز من إجمالي الناتج المحلي في عام 2002 إلى 6%، وفي عام 2003 إلى 7.8%، ليسجل في عام 2004 8.8%، وبدأت تظهر ثغرات الاقتصاد اليوناني مع أول هزة أصابت الاقتصاد العالمي فعلى خلفية الأزمة المالية العالمية انفجرت الأزمة المالية اليونانية، حيث عانت اليونان في السنوات الأخيرة من تفكك الإنتاج ودمار بنيته التحتية وتصدير الصناعات لأسباب تقنية والاستعاضة عن السلع المنتجة محليا بالسلع المستوردة، والاستثمار في المشتقات المالية وتراكم المديونية، واعتمدت اليونان لتغطية هذه المديونية على الاقتراض وإصدار السندات السيادية، لتوفير النفقات اللازمة والتغلب على نقص الموارد فبدأت في الإسراف في الاقتراض من أسواق المال عن طريق سندات الخزنة* (عويضة، 2015، الصفحات 278-279)، والشكل الموالي يوضح تطور الدين الحكومة اليونانية من 2003 إلى غاية 2015:

الشكل 1: الدين العام والدين الخارجي لليونان بين 2003-2015



المصدر: <http://ec.europa.eu/eurostat/data/database>

وفي أواخر عام 2009 مع انتشار المخاوف بين المستثمرين حول عدم قدرة اليونان على الوفاء بديونها نتيجة الزيادة الحادة في حجم الدين العام، أدى ذلك إلى وقوع أزمة ثقة في الأسواق المالية فارتفعت الفائدة على السندات اليونانية وارتفع معها التأمين على السندات اليونانية ضد التخلف عن السداد، من

* سندات الخزنة: سند الخزنة هو عبارة عن ورقة مالية تستدين بموجبها الحكومة من الدول والمؤسسات المالية الكبرى وتلتزم فيها برد هذا الدين إضافة إلى فائدة محددة مسبقاً، أما مبلغ الفائدة على هذا الدين فيطلق عليه خدمة الدين وهو الجزء المخصص لسداد فوائد الدين من مصروفات الموازنة.

جهة أخرى واجه الاقتصاد اليوناني ضعفا في النمو، الأمر الذي زاد من تأزم الوضعية اليونانية وعدم قدرتها في الحصول على قروض جديدة لتسديد ديونها السابقة (ساجد، 2015) وبذلك انفجرت أزمة الديون السيادية الأوروبية، ويمكن تجزئة الأسباب التي أدت لتفاقم هذه الأزمة إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية نعرضها فيما يلي (مداحي و خلخال، 2017، الصفحات 61-62):

○ **العوامل الداخلية:** حقق الاقتصاد اليوناني انتعاشا ونشاطا خلال الفترة (2001-2007) فمما نسبة 4% وقد ساهم ذلك في التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل البنوك، مما أدى إلى زيادة استهلاك القطاع الخاص، وزاد الإنفاق بنسبة 87% خلال هذه الفترة وبالمقابل زادت الإيرادات بنسبة 31%، كما ساهم ضعف التحصيل الضريبي في زيادة عجز ميزان المدفوعات بسبب الفساد المتفشى والمنتشر في جهاز القطاع العام، وتقدر قيمة التهرب الضريبي بمبلغ 20 بليون يورو سنويا، وزادت الرواتب بمعدل 5% سنويا، بينما بلغت الزيادة في الاتحاد الأوروبي نصف هذه النسبة مما أدى إلى ضعف التنافسية وزيادة عجز الميزان التجاري.

○ **العوامل الخارجية:** تتلخص العوامل الخارجية في النقاط التالية:

- **الدخول في عضوية العملة الأوروبية:** لقد تم وضع مجموعة معايير للانضمام إلى منطقة اليورو تمثل إطار عمل وضوابط توجيهية للوحدة الأوروبية، حيث اشترطت معاهدة ماستريخت بأن لا تتجاوز نسبة عجز الموازنة العامة في الدولة حدود 3% من ناتجها المحلي الإجمالي، و60% كحد أقصى للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، والحكومة اليونانية أصدرت بيانات اقتصادية غير حقيقية، تتماشى مع اتفاقية ماستريخت لكي يتسنى لها الدخول في عضوية العملة الأوروبية، وبذلك تأخرت في اتخاذ إجراءات مالية واقتصادية لحل هذه المشاكل؛

- **الأزمة المالية العلمية 2007:** تأثرت اليونان بالأزمة المالية العالمية ودخلت في ركود اقتصادي بسبب ضعف الدخل من السياحة والنقل البحري وضعف التنافسية، مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة لتصبح 9% في عام 2009، وبلغت نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي 13,6% في عام 2009، كما بلغت نسبة الدين العام إلى مجمل الناتج المحلي 115%؛

- **المبالغة في الدين العام:** منذ نهاية عام 2009 ازدادت مخاوف الدائنين والمستثمرون في بعض الدول الأوروبية: اليونان- أيرلندا- إيطاليا- اسبانيا- البرتغال، وهذا ما أدى إلى ظهور أزمة ثقة في

السندات الحكومية اليونانية، هذا ما صاحبه تخفيض التصنيف الائتماني للدين اليوناني العام نتيجة هذه المبالغة بدأت تظهر بوادر الخطر في الأسواق المالية.

1.2 مراحل تطور أزمة الديون السيادية وتغلغلها داخل منطقة اليورو:

أثرت أزمة المالية العالمية وبشكل ملحوظ على الاقتصاديات الهشة داخل الاتحاد الأوروبي فكانت اليونان أول المتضررين بسبب ضعفها وعدم استعدادها بعد للانضمام لمنطقة اليورو، فبمجرد انضمام الدول في منطقة اليورو في عام 1999 للوحدة النقدية الأوروبية تم تجميد التكافؤ بين العملات القديمة في منطقة اليورو، نتج عليه وجود فروق التضخمية على القدرة التنافسية للدول الأعضاء، فلو قارنا بين 10 سنوات قبل انتهاج اليورو كعملة موحدة و10 سنوات بعد انتهاج اليورو كعملة موحدة لوجدنا أن الأمر زاد سوءا من ناحية عجز الموازنة (Akrou, 2012)، وفيما يلي عرض لتطور أزمة الديون السيادية داخل منطقة اليورو (خليفة، 2012):

● **أزمة إيرلندا:** تختلف أزمة الديون في إيرلندا بعض الشيء عن أزمة اليونان إلا أنها شهدت المصير نفسه عكس اليونان، فقد شهدت إيرلندا نموا وازدهارا اقتصاديين وكانت أموالها العامة في وضع سليم بحيث سميت «النمر السلتي» مقارنة بنمو آسيا ونسبة إلى اللغة السلتي، رغم ذلك فقد تأثرت إيرلندا أكثر من غيرها بأزمة الرهن العقاري الأميركية وواجهت أزمة مصارف الأكبر في تاريخها، فوصلت البنوك الكبرى فيها إلى حد الإفلاس فقامت الحكومة الايرلندية بضخ مبالغ من الأموال العامة في المصارف، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع العجز العام بنسبة 32% من الناتج القومي في 2010، فلم تستطع إيرلندا مواجهة الأزمة وحدها مما أدى بها إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الأوروبي للاستقرار المالي في 2011، الذي قرر وضع 90 مليار يورو في تصرف الحكومة الايرلندية التي قامت بطبع 50 مليار يورو حسب الاتفاقيات الأوروبية التي تسمح بذلك؛

● **أزمة الديون السيادية في البرتغال:** في المقابل ظهرت مخاطر الأزمة في البرتغال أواخر 2010 بعد أزمة اليونان وإن كانت مؤشراتهما تتشابه مع أزمة اليونان، إلا أن العجز العام لم يتعد الـ 10% بينما كان الـ 15% من الناتج القومي في اليونان، والدين العام لم يتعد الـ 77% من الناتج القومي، بينما وصل إلى الـ 115% في اليونان، دفع هذا الوضع الحكومة البرتغالية إلى طلب مساعدة الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، وأدت المفاوضات بين الفريقين إلى إعطاء البرتغال ما يقارب الـ 80 مليار يورو في خطوة أولى نحو الإنقاذ في صيف 2011؛

● **أزمة الديون السيادية في اسبانيا:** أما في إسبانيا فإنزال درجة تصنيفها من درجة AA+ إلى AA من قبل وكالة التصنيف «ستاندر أند بورز»، أدى ذلك إلى زعزعة اقتصادية وخلل مالي وتوقعات سلبية في النمو الاقتصادي، فبعدما تأثرت اليونان بأزمة الرهن العقاري الأميركية خدمت الفورة الكبرى التي عاشتها مدريد قبل ذلك في مجال العقارات، وعلى الرغم من أنّ العجز العام وصل إلى 11% من الناتج القومي في 2011، إلا أن الحكومة الاشتراكية التزمت بتقليصه إلى النسبة المقبولة في الاتحاد الأوروبي أي 3% إلا أنّها لم تنجح في ذلك؛

● **أزمة الديون السيادية في إيطاليا:** بالنسبة لإيطاليا فقد بدأت بوادر أزمة الديون السيادية بالظهور خلال 2011، وزاد الضغط على الوضع المالي الأزمات الداخلية السياسية، فوعدت الحكومة بالقيام بإجراءات جديّة للخروج من هذه الأزمة، وإعادة التوازن إلى الموازنة لكن وكالة التصنيف الائتماني «ستاندر أند بورز» عادت وأسقطت التصنيف المالي لإيطاليا، مما أدى إلى اشتعال الأزمة مجدداً وفي تشرين الثاني 2011، وخلال قمة الدول الـ20 في «كان» الفرنسية، وضعت إيطاليا تحت وصاية الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي من أجل القيام بإجراءات جديّة للخروج من الأزمة؛

● **أزمة الديون السيادية في فرنسا:** أما فرنسا فقد بدأت منذ صيف 2011 بسلسلة إجراءات استباقية تكرست بضع 11 مليار يورو في المصارف، وفرض سياسة تكشف محدودة، وزيادة الضريبة على الشركات، وخفض سن التقاعد وتطبيقه اعتباراً من 2017، وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات فإنّ هناك توجهها عاماً في فرنسا للقيام ببيع بعض الديون إلى البنك المركزي الأوروبي في خطة إنقاذ للمساعدة على إعادة النمو الاقتصادي الفرنسي.

2.2 أساليب مواجهة أزمة الديون السيادية الأوروبية وإقليمياً

اتبعت الحكومة اليونانية تدابير مالية حازمة وسياسات هيكلية واسعة النطاق وإصلاحات في القطاع المالي، فتوصلت إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية والبنك المركزي بشأن برنامج مركز لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودرجة أكبر من التنافسية واستعادة ثقة السوق بدعم من التدابير التمويلية التي تعادل قيمتها 110 مليار يورو أي حوالي 145 مليار دولار أمريكي (صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2019، صفحة 38)، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يجب أن لا نعتبر ديون الدولة مؤشراً أساسياً إذ يجب علينا مراقبة ديون القطاع الخاص كما هو الوضع في حالة إسبانيا وإيرلندا فقد كانت الحكومات مدفوعة بقطاعها الخاص، فقد تعين على السلطات الأوروبية التمييز بين الاختلالات الخارجية المفيدة التي يكون هدفها استثمارات مثمرة بهدف تحقيق اللحاق بالركب الاقتصادي من تلك الضارة التي

من شأنها أن تؤدي بالاققتصاد للهاوية، فهذه العجوزات التي سجلتها كل من (ايرلندا- البرتغال- اسبانيا) كانت ضارة بشكل ملحوظ على اقتصادياتها، إذ أن هذه الأموال لم تسمح لهم باللحاق بالركب ولكنها أدت إلى تخصيص ضعيف للموارد وبالتالي فرط في الائتمان الاستهلاكي مما نتج عنه تطور الاختلالات في استثمارات غير مستدامة (Jeanneret & Chouaib, 2015, p. 624)، وفيما يلي سنقوم بعرض لأهم الإجراءات وخطط الإنقاذ الأوروبية المتبعة من قبل الدول المتضررة:

1.2.2 الإجراءات والحلول الأوروبية لمواجهة أزمة الديون السيادية

على إثر أزمة الديون السيادية امتدت الأزمة من اليونان إلى باقي الدول الأوروبية ولذلك فقد سارعت دول منطقة اليورو إلى اتخاذ إجراءات وتشكيل أجهزة لمواجهةها وفيما يلي أهم هذه الإجراءات (مداحي و خلخال، 2017، الصفحات 69-70):

- صندوق الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF): اتفق القادة الأوروبيين في 2010/05/09 على إنشاء صندوق أوروبي للاستقرار المالي، بهدف توفير المساعدة لدول منطقة اليورو التي تواجه صعوبات ودرء أخطار الأزمات المالية، يقوم بإصدار 440 مليار يورو في الأسواق المالية، علما بأن هذا الدعم قد يعزز في حدود 250 مليار يورو من قبل صندوق النقد الدولي وفي حدود 60 مليار يورو من التسهيلات الأوروبية لمساندة ميزان المدفوعات، أي أنه تم تشكيل قدرة قوامها 750 مليار يورو لمواجهة الأزمة السيادية الأوروبية، ونسبة مشاركة دول منطقة اليورو في الصندوق تعتمد على حجم حصتها في المركزي الأوروبي، حيث تأتي ألمانيا في المقدمة بنسبة 27%، تليها فرنسا بنسبة 20% وإيطاليا بنسبة 18%؛

- الجهاز المالي الأوروبي للموازنة (EFSM): يقوم هذا الجهاز بتقديم التمويل في حالة الطوارئ والحالات المستعجلة؛

- الهيئة الأوروبية المشتركة (EFC): تتابع هذه الهيئة تنفيذ القوانين والعقوبات وتحدد نسبة العجز المسموح بها، وتضمن شروط الإقراض.

كما اتخذ المصرف المركزي الأوروبي عدة إجراءات منها تشديد الرقابة على المصارف والحكومات وتقديم قروض طويلة الأمد لها، وفرض إصلاحات على المؤسسات المالية، واتخاذ قرار بتقديم قروض بشكل مباشر للمصارف حتى لا تتحمل الدول تبعات تعثر تلك المصارف، وحتى لا ترتفع مديونيات الدول ما قد يحول دول لجوئها إلى الأسواق المالية العالمية عند الحاجة كما أن المصرف المركزي الأوروبي رصد مبالغ كبيرة للاستثمار والتنمية.

2.2.2 خطط الإنقاذ للدول التي مستها أزمة الديون السيادية

تبنّت دول منطقة اليورو التي تعاني من ارتفاع حاد في مستويات الديون لدرجة تفوق ما تفق عليه في معاهدة "ماستريخت" مجموعة من الخطط التقشفية تهدف إلى تخفيض حجم الدين العام والعجز في الموازنة العامة إلى مستويات المطلوبة، حيث أجبرت الأزمة المتنامية لديون اليونان الدول الأعضاء في المنطقة اليورو على اتخاذ تدابير أكثر صرامة وفيما يلي عرض لأهم هذه الجهود المتبعة (رجال و بلورغي، 2016، الصفحات 145-146):

- **خطة إيرلندا:** هدفت خطة إيرلندا التقشفية إلى توفير 15 مليار يورو حتى سنة 2014 وهذا من خلال زيادة الضرائب بمقدار 5 مليار وتخفيض الأجور بمقدار 10 مليار يورو إضافة إلى تقليص الإنفاق الحكومي في القطاعات الصحية والتعليم والرعاية الاجتماعية، وهذا بهدف تخفيض العجز في الموازنة العامة إلى 3% في 2013، وهدفت السلطات الايرلندية إلى وضع مجموعة من السياسات الطموحة لمعالجة الأزمة الاقتصادية التي تواجه البلاد، وتشكيل برنامج يستهدف مواطن الضعف في الجهاز المصرفي ويرمي إلى استعادة آفاق النمو الإيجابية التي يستحيل بدونها التوصل إلى حل دائم للأزمة، وقد حرصت السلطات على مراعاة العدالة في تصميمها للبرنامج، حيث توزع أعباء التصحيح الاقتصادي والمالي على جميع طبقات المجتمع مع توفير أقصى درجات الحماية لأكثر الفئات ضعفاً؛

- **خطة إيطاليا:** أجاز البرلمان الايطالي مجموعة من الإجراءات التقشفية التي من شأنها أن توفر للحكومة ما يقارب 48 مليار يورو وتهدف إلى إلغاء العجز في الموازنة العامة بنهاية 2014 وتتضمن خطة التقشف مزيجاً من خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب وتثبيت الأجور ورفع سن التقاعد، وتمتد الخطة على مدى أربع سنوات تهدف من خلالها الحكومة لتقليص العجز العام إلى 3,9% في نهاية عام 2011 وإنهائه بنهاية 2014؛

- **خطة البرتغال:** أجاز البرلمان البرتغالي خطة تقشف تتضمن خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب بقيمة 6,8 مليار يورو وهذا بهدف خفض العجز الموازي من 7,3% إلى 4,6%، إلا أنه وبسبب حدة ديون منطقة اليورو فإن هذه الإجراءات التقشفية لم تتمكن من الحد من الأزمة، الأمر الذي استوجب خطط موحدة فوق الوطنية؛

- **خطة اسبانيا:** تم الإعلان عن خطة تقشف جديدة بقيمة 15 مليار لعاملين في محاولة لدعم الميزانية العامة في البلاد وتشمل:

خفض رواتب العاملين في القطاع العام بنسبة 5%؛
تجميد أجور ومعاشات التقاعد خلال عام 2011؛
تخفيض رواتب الوزراء بنسبة 15%؛

إلغاء الحكومة لمنحة المواليد الجدد والتي تبلغ 2500 يورو من عام 2011؛
تخفيضات أخرى في الإنفاق مثل 6 مليار يورو استثمارات في القطاع العام 1,2 مليار يورو
الإنفاق المحلي و600 مليون يورو من المساعدات الخارجية التي تقدمها إسبانيا علاوة على تخفيضات أخرى
في تكاليف الأدوية ضمن نظام التأمين الصحي العام.

- **خطة بريطانيا:** قررت الحكومة البريطانية على إثر أزمة الديون السيادية ما يلي:

خفض رواتب الوزراء بـ 5% ما سيوفر للبلاد 3 ملايين جنيه إسترليني (4,4 مليون دولار)؛
خفض الإنفاق الحكومي وتقليل العجز المقدر بنحو 164 مليار جنيه إسترليني؛
خفض الإنفاق على التأمين الصحي بأكثر من 20 مليار جنيه إسترليني.

بالرغم من الجهود المبذولة فإن أزمة الديون السيادية الأوروبية خلفت أكبر أثر في المنظومة الأوروبية
والمتمثل في انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فقد أجري الاستفتاء في بريطانيا في يوم 23 يونيو
2016 حول البقاء أو الخروج من الاتحاد الأوروبي ففاز الرأي الذي يؤيد الخروج بنسبة 52%.

3. تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وتداعياتها أوروبا

تعتبر أزمة **Covid-19** الناشئة عن انتشار فيروس كورونا المستجد الأصبغ في تاريخ البشرية
المعاصر، التي أدت إلى تقييد حركة البشر وانحسار السياحة وتوقف سلاسل الإنتاج بشكل يهدد الصحة
والاقتصاد، بدأت هذه الأخيرة في الصين التي اضطرت في غضون أسابيع بعد انتشار الفيروس في يناير
2020 إلى الحجر الصحي على أكثر من 60 مليون مواطن، وفي غضون شهري فيفري ومارس اتسمت
الأزمة بالعالمية لتشمل جميع الدول تقريبا، خاصة الولايات المتحدة والبرازيل وإيطاليا وإسبانيا وقبل ذلك
إيران التي عانت من ارتفاع متزايد في عدد الإصابات للفيروس، وتمثل فيروسات كورونا فصيلة كبيرة من
الفيروسات التي تسبب أمراض متنوعة للإنسان كالزكام والمتمثل في نزلات البرد العادية وصولا إلى متلازمة
الالتهاب الرئوي الحاد (سهيلية، 2020، صفحة 27).

1.3 آثار جائحة كورونا:

شهد الاقتصاد العالمي إثر جائحة كورونا في عام 2020 انكماشاً اقتصادياً غير مسبوق في التاريخ الحديث في ظل الأزمات الصحية والاقتصادية والاجتماعية، نتج عليها تراجع الناتج الإجمالي العالمي بنسبة 3.5% فيما وصلت خسائر التوظيف عالمياً إلى حوالي 255 مليون وظيفة بدوام كامل بما يمثل انخفاضاً بنسبة 8.8% في ساعات العمل العالمية مقارنة بالمستويات المسجلة بنهاية 2019 (صندوق النقد العربي، أبريل 2021، صفحة 04)، ولقد أثر فيروس كورونا على الاقتصادات العالمية والمحلية من خلال عدة قنوات نذكر منها (بركات و تيغريسي، 2020، صفحة 260):

● **إعاقة النشاط الاقتصادي:** عن طريق إعاقة الإنتاج والخدمات والمواصلات والنقل والسياحة والتسوق وإضعاف العرض والطلب، فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي للصين تباطؤاً بما نسبته 0.5% لعام 2020 وفي ذات السنة عرف الاقتصاد العالمي تباطؤاً في نموه بنسبة 2%؛

● **التبادل التجاري:** يؤدي إعاقة الإنتاج وعرقلة الإمداد وإضعاف الطلب العالمي ومنه الطلب على الطاقة وخاصة النفط، الذي شهد تدهوراً في أسعاره فقبل تفشي ظاهرة كورونا 2019 سجلت مستويات الطلب العالمي على النفط انخفاضاً إلى حوالي 0.08 مليون برميل يومياً، أما بعد تفشي فيروس كورونا مارس 2020 استمر الانخفاض في الطلب العالمي ليصل إلى 0.06 مليون برميل يومياً وتراجعت أسعار النفط إلى ما يقارب نسبة 20%؛

● **ارتفاع تكاليف التصدي للفيروس:** إنقاذ ودعم وإجراءات احترازية للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية بتكاليف باهظة؛

● **السياحة والنقل:** خفض معدلات الرحلات وأغلق العديد من المطارات حول العالم فهو يؤثر إلى العرض والطلب العالميين فقد واجه قطاع السياحة انخفاضاً قدره 70% لعام 2020؛

● **الترايب المالي:** طال تأثير فيروس كورونا إلى أسواق المال العالمية التي شهدت انهيارات وأسوأ أداء منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008، لتعطي مؤشراً سلبياً على شعور المستثمرين بتوجهات تأثير الفيروس على الاقتصاد العالمي، فعند ظهور بوادر هذه الأزمة انخفض مؤشر داو جونز بجوالي 19% أما المؤشر البريطاني FTSE انفض بنسبة 33% والمؤشر الياباني انخفض بنسبة 27%.

2.3 أساليب مواجهة جائحة كورونا عالمياً وأوروبياً:

في ظل الانتشار المتسارع لفيروس كورونا عملت دول العالم والمنظمات الدولية إلى اتخاذ مجموعات من الإجراءات الوقائية للعمل على الحد من الآثار السلبية لها وفيما يلي أهم هذه الجهود (طلحة، 2020، الصفحات 15-16):

- **صندوق النقد الدولي:** أعلن حزمة تدخلات بقيمة تريليون دولار من بينها 50 مليار دولار في إطار تسهيلات التمويل الطارئة التي يقدمها للأعضاء ذات الدخل المنخفض والأسواق الناشئة، مثلت 10 مليار دولار من هذه التدخلات قروض بفائدة صفرية للدول الأشد فقراً من خلال تسهيلات الائتمان السريع؛

- **مجموعة البنك الدولي:** في 17 مارس 2020 أعلنت مجموعة البنك الدولي عن حزمة تمويلية لدعم أعضائها بقيمة 14 مليار دولار لمواجهة فيروس كورونا، وساهمت المؤسسات التابعة للمجموعة في تقديم هذا الدعم، بحيث ساهمت مؤسسة التمويل الدولية بتقديم 8 مليارات دولار منها 2 مليار دولار عبارة عن تسهيلات تجارية قائمة، بينما ساهمت مؤسسة التنمية الدولية بحوالي 1.3 مليار دولار، أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير فساهم بحوالي 2.7 مليار دولار، في حين ساهمت محفظة الإقراض الحالية بحوالي 2 مليار دولار، ووافق المجلس التنفيذي للبنك في 02 أبريل 2020 على حزمة أخرى من الدعم بقيمة 1.9 مليار دولار أمريكي لدعم جهود الدول في مواجهة فيروس كورونا؛

- **البنك الإسلامي للتنمية:** أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن تخصيص وإتاحة تسهيل ائتماني وتدخلات داعمة بقيمة 70 مليون دولار للحد من الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية السلبية لكورونا، فساهم البنك من خلال صندوق التكافل الإسلامي بقيمة 280 مليون دولار، كما ساهمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بحوالي 300 مليون دولار، إضافة إلى 150 مليون دولار من مؤسسة التعاون الإسلامي لتأمين الاستثمار وتمويل الصادرات، يقدم التمويل لكل من القطاع العام والخاص من أجل الحد من انتشار الوباء وتقليل أثره على الدول الأعضاء؛

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** لمواجهة الركود الاقتصادي الناتج عن أزمة كورونا قام بنك الاحتياطي الفدرالي بتخفيض أسعار الفائدة، واشترى أعداداً كبيرة من السندات والأوراق المالية الأخرى وقدم العديد من التسهيلات للائتمان والاستثمار والقروض، دعمت هذه التسهيلات بواسطة وزارة المالية الأمريكية عن طريق صندوق أسعار الصرف وتمويل قروض الاحتياطي الفدرالي، فالإدارة الأمريكية تملك ما

يقارب 454 مليار دولار في الصندوق وفرتها كرأس مال لتسهيلات الاقتراض أو التمويل (فلاك، 2020، الصفحات 59-60)، وقد أقر مجلس النواب الأمريكي 27 فيفري 2021 خطة اقتصادية ضخمة قيمتها 1,9 تريليون دولار لتحفيز الاقتصاد المنهك ومواجهة تداعيات الأزمة، وتضمنت الخطة رفع الحد الأدنى للأجور وتعزيز إيصال اللقاحات ومساعدة المدارس على إعادة فتح أبوابها وتمويل الحكومات المحلية وسلطات الولايات (فرانس 24/أ ف ب، 2021)؛

- **أوروبا:** لتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية وأوروبياً لجائحة كورونا استوجبت الأمر تدخل البنك المركزي الأوروبي لتفادي تفاقم أزمة الديون السيادية كالتى عقبته الأزمة المالية العالمية 2008، فقام قادة الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2020 بالتوقيع النهائي على حزمة التعافي (السهيلي، 2021)، واعتمدت الدول الأوروبية العديد من الإجراءات المالية الاستثنائية للنهوض باقتصادياتها والحد من الآثار هذا الوباء وأهمها هذه الإجراءات ما يلي:

● **إسبانيا:** أعلنت عن إتباع حزمة مالية بقيمة 200 مليار يورو لمساعدة الشركات وحماية العمال والمجموعات الأضعف التي أرهاقتها انتشار فيروس كورونا، وخططت الحكومة لرفع حزمة الإجراءات بمبلغ 117 مليار يورو فيما قامت الشركات الخاصة بتأمين الباقي، كما وقدمت الحكومة دعم للخدمات الاجتماعية الأساسية بلغت نسبته 20% من الناتج الإجمالي لإسبانيا، على شكل قروض تضمنتها الدولة للشركات وقروض ومِنَح للمواطنين الأضعف مالياً (ماذا تفعل هذه الدول لتقليل الضرر الاقتصادي الناجم عن كورونا؟، 2020)؛

● **البرتغال:** أعلنت البرتغال حالة طوارئ إبتداءً من 18/03/2020 لمدة 15 يوماً فرصدت خلالها حزمة مساعدات تحفيزية بقيمة 9.2 مليار يورو بما يعادل 4% من الناتج المحلي الإجمالي، وتضمنت الحزمة قروض بقيمة 3 مليار يورو لمساعدة الشركات وبعض القطاعات ومنها السياحة والفندقة والنسيج وصناعات الخشب والمصالح الصغيرة ومتناهية الصغر، وخصص مبلغ 5 مليار يورو لتحفيزات سنوية لتسهيل دفعات التأمين الاجتماعي وسداد الضرائب (ماذا تفعل هذه الدول لتقليل الضرر الاقتصادي الناجم عن كورونا؟، 2020)؛

● **فرنسا:** أما فرنسا فقد خصصت فرنسا حزمة مساعدات قيمتها 45 مليار يورو للأعمال الصغيرة علاوة على عشرات المليارات للعمال الفرنسيين الذين اجبروا على ترك أعمالهم بسبب غلق المحلات والمطاعم وإجراءات العزل الصحي الشديدة (ماذا تفعل هذه الدول لتقليل الضرر الاقتصادي الناجم عن كورونا؟، 2020)؛

○ **إيطاليا:** أقرت الحكومة الإيطالية في 2020 حزمة مساعدات يبلغ حجمها 25 مليار يورو بما يعادل 27 مليار دولار في الأسبوع الثالث من شهر مارس 2020، وذلك لمساعدة القطاعات الاقتصادية المتأثرة بتداعيات وباء كوفيد-19، وهذا التحفيز رفع من عجز الموازنة الذي تجاوز 3% من نمو الناتج المحلي الإجمالي (الأموي، 2020).

3.3 تطور نسبة الديون السيادية الأوروبية في ظل جائحة كورونا:

سجل الاقتصاد الأوروبي خلال الموجة الأولى للجائحة كورونا انكماشاً اقتصادياً وتراجع في الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 6.8% في الدول التي تعتمد العملة الموحدة، ومع الموجة الثانية للفيروس خريف 2020 عاود الناتج الإجمالي للهبوط في منطقة اليورو مسجلاً تراجعاً قدر ب 0.7%، وتراجع الناتج الداخلي لدول الاتحاد الأوروبي ألمانيا-فرنسا-إيطاليا-إسبانيا على التوالي: 5%- 8%- 8.9%- 11%، ليسجل الناتج الداخلي لمنطقة اليورو تراجع إجمالي في الفصل الأول من سنة 2020 بنسبة 3.7% ليصل في الفصل الثاني إلى 11.7% وهو مستوى غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية (الاقتصادية، 2021).

نتج عن انتشار وباء كوفيد-19 ارتفاع مستويات المديونية العالمية بنحو 24 تريليون دولار لعام 2020 لتصل إلى 281 تريليون دولار فنمت بنسبة 35% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بما يقدر ب 35 نقطة مئوية هذا ما فاق الارتفاع المسجل في مستويات المديونية خلال فترة الأزمة المالية العالمية 2008-2009 البالغ على التوالي 10-15 نقطة مئوية، وجاء هذا الارتفاع في المديونية الحكومية بسبب التوسع في الحزم التحفيزية المهادفة إلى احتواء الآثار السلبية لانتشار الفيروس (صندوق النقد العربي، أبريل 2021، صفحة 10)، وسنقوم في الجدول التالي بعرض لمستويات الديون السيادية لدول الاتحاد الأوروبي في ظل جائحة كورونا فيما يلي:

الجدول 1: تطور نسبة الديون السيادية الأوروبية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة: 2014-2020

الوحدة: نسبة مئوية(%) من الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
ألمانيا	75.7	72.3	69.3	65.1	61.8	59.7	69.8
النمسا	84.0	84.9	82.8	78.5	74.0	70.5	83.9
بلجيكا	107.0	105.2	105.0	102.0	99.8	98.1	114.1
بلغاريا	27.1	26.0	29.3	25.3	22.3	20.2	25.0

تطور أزمة الديون السيادية الأوروبية في ظل جائحة كورونا "Coronavirus: Covid-19": دراسة تحليلية

118.2	94.0	99.2	93.5	103.1	107.2	109.1	قبرص
88.7	72.8	74.3	77.6	80.8	84.3	84.8	كرواتيا
42.2	33.3	34.0	35.9	37.2	39.8	44.3	الدنمارك
120.0	95.5	97.4	98.6	99.2	99.3	100.7	إسبانيا
18.2	8.4	8.2	9.1	9.9	10.0	10.6	استونيا
69.2	59.5	59.7	61.2	63.2	63.6	59.8	فنلندا
115.7	97.6	98.0	98.3	98.0	95.6	94.9	فرنسا
205.6	180.5	186.2	179.2	180.8	177.0	180.2	اليونان
80.4	65.5	69.1	72.2	74.9	75.8	76.7	هنغاريا
59.5	57.4	63.0	67.0	74.1	76.7	104.2	ايرلندا
155.8	134.6	134.4	134.1	134.8	135.3	135.4	إيطاليا
43.5	37.0	37.1	39.0	40.4	37.1	41.6	لاتفيا
47.3	35.9	33.7	39.1	39.7	42.5	40.5	ليتوانيا
24.9	22.0	21.0	22.3	20.1	22.0	22.7	لوكسمبورغ
54.3	42.0	44.8	48.5	54.2	55.9	61.6	مالطا
54.5	48.7	52.4	56.9	61.9	64.7	67.9	هولندا
57.5	45.6	48.8	50.6	54.2	51.3	51.1	بولندا
133.6	116.8	121.5	126.1	131.5	131.2	132.9	البرتغال
38.1	30.3	32.1	34.2	36.6	39.7	41.9	جمهورية التشيك
47.3	35.3	34.7	35.1	37.3	37.8	39.2	رومانيا
60.6	48.2	49.6	51.5	52.4	51.9	53.6	سلوفاكيا
80.8	65.6	70.3	74.1	78.5	82.6	80.3	سلوفينيا
39.9	35.0	38.9	40.7	42.3	43.7	45.0	السويد
90.7	77.5	79.5	81.5	84.0	84.8	86.6	EU 27

Source: Eurostat(extraction du 07 mai 2021)

<https://www.insee.fr/fr/statistiques/2830286#tableau-figure1>

من خلال الجدول أعلاه نجد بأن الديون العامة لدول الاتحاد الأوروبي من سنة 2014 عرفت تحسناً ملحوظاً وبدأت في الانخفاض، إلا أنها في سنة 2020 عاودت الارتفاع من 86.6% من الناتج الإجمالي للاتحاد في سنة 2014 إلى 90.6% لسنة 2020، وسجلت كل من: اليونان- إيطاليا-

البرتغال- إسبانيا- قبرص- فرنسا- بلجيكا بالترتيب نسب ديون خيالية تجاوزت 100% من ناتجها الإجمالي الداخلي، وعليه فالديون العامة لجميع دول الاتحاد الأوروبي زادت خلال الفترة 2019-2020 مقارنة بالسنوات السابقة بدون استثناء ولكن بطريقة غير متكافئة، يعود سبب ذلك إلى الظروف التي شهدتها العالم إثر جائحة كورونا والإجراءات المتخذة لمحاكمة آثارها الإقتصادية من خلال التوسع في حزم الإنقاذ، ضف إلى ذلك أن هذه الدول تعاني بداية من جراء آثار الموجة الأولى لأزمة الديون السيادية التي ضربت الاتحاد الاوروي سنة 2009، فخرجت منها كل من: (اليونان-إيطاليا- البرتغال- اسبانيا) تعاني من هشاشة مالية، أما: (قبرص- فرنسا- بلجيكا) فقد تعاني من مشكلات في التمويل السيادي عند عودة أسعار الفائدة الى مستواها الطبيعي، كل هذا يجعل من هذه الدول بيئة خصبة وهشة لظهور بوادر أزمة ديون سيادية من جديد، بناء عليه يمكننا حصر نسب زيادة الديون السيادية للدول الأوروبية في ست مجموعات حسب درجة التأثير وتضرر كل دولة كما يلي:

- المجموعة الأولى: ايرلندا التي زادت ديونها العامة بنسبة 04%؛

- المجموعة الثانية: والتي زادت ديونها ما بين: (12-17.5)% والتي تضم: فنلندا- السويد- اليونان والبرتغال وبالإضافة إلى 04 أعضاء المؤسسين وهي: ألمانيا- بلجيكا- هولندا- إيطاليا؛

- المجموعة الثالثة: وتتضمن هذه المجموعة الدول التي زادت ديونها ما بين: (17.5- 23)% وهي كالتالي: لاتفيا- النمسا- المجر- سلوفينيا- كرواتيا وفرنسا؛

- المجموعة الرابعة: هذه المجموعة زادت فيها الديون للربع مقارنة بفترة قبل الأزمة الصحية: (23- 28.5)% وتضم كل من: اسبانيا- الدنمارك- بولندا- جمهورية التشيك- سلوفاكيا وبلغاريا؛

- المجموعة الخامسة: وتتضمن كل من مالطا- ليتوانيا ورومانيا زادت ديونها العامة بنحو الثلث بما نسبته: (28.5- 34)%؛

- المجموعة السادسة: وضمت هذه المجموعة دولة استونيا التي زادت نسبة ديونها إلى الضعف بنسبة زيادة قدرت ب 117%.

فبالرغم من الجهود الأوروبية التي بذلت من أجل محاصرة تداعيات جائحة فيروس كورونا خلال الفترة: 2019-2020 إلا أن عام 2021 كان أشد وطأة، فقد لامست فيه ديون الاتحاد الأوروبي نحو 100% من الناتج الإجمالي وتجاوزت هذه النسبة في إيطاليا 150% ليصل العجز إلى 6%، فقد كان

من المفروض عدم تجاوز نسبة الديون والعجز الموازي داخل المنظومة الأوروبية على التوالي: 60% - 3% (السهيلي، 2021)، من جهة أخرى فوفق تقرير الاستقرار المالي لشهر ماي 2021 إن الزيادة في نسب الديون السيادية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، ستؤدي تلقائياً إلى زيادة خدمة الدين بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لجميع بلدان الاتحاد الأوروبي، لكن لن تكون بذات الحدة التي شهدتها أزمة الديون السيادية الأوروبية لعام 2009، كون أن دول منطقة اليورو حافظت على مستويات أسعار الفائدة منخفضة في النصف الثاني من عام 2020 وأوائل عام 2021 تزامناً مع إصدار ديون ذات آجال استحقاق أطول، مما يؤدي إلى التخفيف من الآثار السلبية لارتفاع مستويات الدين العام على نسبة خدمة الدين (de Guindos, 2021).

4.3 التصورات المحتملة لمستقبل الاتحاد الأوروبي بعد جائحة كورونا:

مثلت جائحة فيروس كورونا المستجد تحدياً حقيقياً للاتحاد الأوروبي كتكتل دولي خصوصاً في ظل الآثار الوخيمة الناجمة عنها، والتي أدت إلى خسائر بشرية واقتصادية فادحة، مما أدى إلى ظهور العديد من التوقعات بشأن مستقبل الاتحاد الأوروبي وكان أبرزها (مركز الإمارات للسياسات، 2020):

1.4.3 الوجه الأول: انهيار الاتحاد وتفككه تدريجياً

قد تساهم الخسائر التي خلفتها الأزمة وانفصال بريطانيا وتأخر الاتحاد الأوروبي في الاستجابة لاستغاثات الدول الأشد تضرراً، بسبب تمسك مؤسساته والدول الفاعلة فيه بالبيروقراطية الإجرائية والعمل بالإجراءات الحمائية بشكل منفرد دون التفكير في التنسيق الأوروبي كأولوية، عن وجود خلل عميق في آليات الاستجابة السريعة وإدارة الأزمات داخل الاتحاد، إضافة إلى الضغوط المتزايدة من المجموعات المشككة في جدوى الاتحاد وأحزاب اليمين المتطرف، جميع هذه عوامل قد تؤدي إلى بلورة الدعوات المحلية في بعض الدول الأعضاء لإجراء استفتاءات للانفصال، وبالتالي خروج دولة ثانية من الاتحاد بعد بريطانيا هذا ما سيشكل ضربة شديدة لعملة الأوروبية الموحدة وإلى زعزعة الثقة بالاتحاد ومنه تفككه تدريجياً في نهاية المطاف.

2.4.3 الوجه الثاني: تماسك الاتحاد الأوروبي واستفادته من الأزمة لتقوية حضوره

قد تساهم أزمة كورونا في إدراك بأنه لا يمكن لأي دولة أن تواجه الأزمات عابرة الحدود بمفردها فأقوى الاقتصاديات العالمية والإقليمية بحاجة إلى نوع من أنواع التعاون الدولي، فبذلك مثلت أزمة كورونا فرصة حقيقية للاتحاد الأوروبي لإقناع المشككين، في ضرورة وجوده كمظلة آمنة في مثل هذه الأزمات إلا أن ذلك يعتمد على عدة عوامل من بينها:

- فعالية خطة الاتحاد الأوروبي الحالية في مواجهة الأزمة والتخفيف من آثارها؛
- إظهار الاتحاد الأوروبي مرونة أكبر في حال تطور أزمة وباء كورونا المستجد أو في حال تعرض المنطقة إلى موجات أخرى متوقعة من الوباء؛
- توافق الاتحاد الأوروبي سريعاً دون المرور بالخلافات السابقة على خطة للخروج من الأزمة وإنعاش الاقتصاد بحيث تنال رضا جميع الدول، وتتضمن آليات فنية ومالية فعالة لإنقاذ الاقتصاديات المتأثرة وإعادة بناء القطاعات الصحية الأوروبية؛
- مدى استفادة الاتحاد الأوروبي من الأزمة الحالية لإجراء إصلاحات عميقة في هيكلته وسياساته وخاصة السياسات النقدية الموحدة.

3.4.3 الوجه الثالث: المعالجة الآنية للأزمة واستمرار التعثر والتصحيح في الاستجابة

ويعتبر هذا السيناريو الأكثر ترجيحاً ويتمثل في استمرار اعتماد الاتحاد الأوروبي على تشريعاته وآلياته المؤسساتية الحالية، واستغراق وقت أطول لابتكار حلول وآليات مختلفة والارتكان أكثر إلى الحلول المجربة، مع إجراء إصلاحات تدريجية بحسب الدروس المستفادة من الأزمة لتصحيح الخطط والمسار، غير أن هذا السيناريو سيعتمد بشكل كبير على القنوات السياسية للدول الأعضاء بجدوى الاتحاد، ومن المتوقع أن تعتمد هذه القنوات بصورة مباشرة على خطة الإنعاش والخروج من الأزمة أكثر من اعتمادها على خطة الاستجابة لها، فمن المتوقع أن لا تثير الدول المتضررة من أزمة كورونا مسألة الخروج من الاتحاد الأوروبي في حال قُدِّمت لها خطة إنعاش اقتصادي مُجدية تحقق مصلحتها فهذه الدول مدركة أنها لن تستطيع مواجهة آثار الأزمة بعد انتهائها بمفردها.

وتبقى تداعيات أزمة كورونا على مستقبل الاتحاد الأوروبي مرهونة أيضاً بتطورات أزمة الوباء نفسه من حيث احتمالية تعرُّض القارة والعالم بأسره لموجات جديدة من الوباء أو اكتشاف علاج مجدي يتمكّن من إنهاء حالة الارتباك التي يشهدها العالم، وبذلك إعادة الحياة إلى طبيعتها كما وسبقى الاقتصاد الأوروبي متأثراً بالمنحى الذي سيأخذه الاقتصاد العالمي بعد انتهاء الأزمة.

4. خاتمة:

امتازت الساحة الدولية مؤخراً بلا استقرار وتوالي الضربات المالية منذ أزمة الرهن العقاري 2007 التي كان لها العديد من الآثار الوخيمة على المستوى العالمي، وكان الاقتصاد الأوروبي من بين الاقتصاديات التي مستها هذه الأزمة ومن بين آثارها انفجار أزمة الديون السيادية الأوروبية، فما لبث أن تعاقب الاقتصاد

الأوروبي من هذه الأزمة، حتى ضرب الاقتصاد العالمي جائحة كورونا كوفيد-19 التي كان لها آثار بالغة هددت وجود المنظومة الأوروبية وزادت من حدة أزمة الديون السيادية الأوروبية، فقد شهدت فترة الوباء ارتفاع في مستوى الديون العامة لدول الاتحاد الأوروبي بدون استثناء لكن بنسب متفاوتة وفيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها:

أهم نتائج الدراسة:

— أثبتت أزمة الديون السيادية بأن البيئة الاقتصادية الأوروبية بيئة هشّة وخصبة قابلة للتأثر بالعوامل الخارجية هذا ما أكدته نتائج تداعيات أزمة المالية العالمية 2007، على الاقتصاد الأوروبي ويمكننا إرجاع ذلك إلى أن الأعضاء المشكلة للكيان الأوروبي، ليست على ذات القدر من التكافؤ على مستوى جميع الأصعدة، هذا ما ينبهنا إلى نقطة أساسية بأنه للانخراط ضمن أي كيان أو اتحاد يجب أن نراعي مقوماتنا الاقتصادية الاجتماعية الثقافية والتاريخية وكذا التصورات والخطط المستقبلية، التي تكون متجانسة وباقي الأعضاء؛

— كانت آثار جائحة كورونا على زيادة ومعاودة ظهور أزمة الديون السيادية الأوروبية ما هي إلا كشف لستار السياسات الترقيعية الأوروبية للخروج من الموجة الأولى لأزمة الديون السيادية بحيث أن الحلول لم تكن حلاً جذرية.

نتائج اختبار الفرضيات:

— أثبتت أزمة الديون السيادية الأوروبية بأن التكتل الاقتصادي كما أن له آثار إيجابية نتيجة أثر خلق التجارة، فإن له آثار سلبية كون أنه ناقل للأزمات وإذا لم تكن الدولة على ذات القدر من القوة يكون مصيرها كاليونان، وهذا ما يثبت لنا صحة الفرضية الأولى؛

— يعتبر فيروس كورونا من أخطر الفيروسات التي أصابت العالم لحد الآن فتسبب بأزمات صحية وخيمة، وقيد حركة الاقتصاد مما انجر عنه العديد من الخسائر البشرية والمادية لدول العالم كافة والتي مست قطاعات مختلفة، وهذا ما ينفي لنا صحة الفرضية الثانية؛

— أدت الحالة السيئة التي وصل إليها العالم إلى توجه دول منطقة اليورو لإتباع العديد من الإجراءات والأساليب للنهوض باقتصاداتها، مما أدى إلى ارتفاع نسبة الدين السيادي للدول الأعضاء وعلى رأسها إيطاليا التي اعتبرت أنها أكثر تضرراً كون أن ميزانيتها لا تزال مثقلة بالديون ولم تتعافى بصورة كلية جراء أزمة الديون السيادية 2009، وهذا ما ينفي لنا صحة الفرضية الثالثة؛

وفي الأخير خرجنا بالتوصيات التالية:

- يجب أن تحظى دول التكامل بمزيد من الرقابة إذ أن تفشي ظاهرة الفساد السياسي والإداري والاجتماعي كان سببا من أسباب أزمة منطقة اليورو؛
- إن الحالة التي آل إليها الاقتصاد العالمي في ظل فيروس كورونا يظهر لنا ضرورة تعلم الدولة كيفية تحقيق اكتفائها الذاتي الداخلي على مستوى جميع الأصعدة، استعدادا لظرف غير متوقع كهذا مما يستدعي دعم الدولة للمواطنين، وتنسيقها في العمل مع الإطارات العلمية للرقى بوطننا.

5. قائمة المراجع:

المراجع الأجنبية:

1. Akrouf, Z. (2012, April). Crise de dette souveraine en Europe. Revue D'Assurances et gestion des risques , 80, pp. 165-166.
2. de Guindos, L. (2021, May 19). The Financial Stability Review(FSR). Consulté le 05 25, 2021, sur European Central Bank: <https://www.ecb.europa.eu/pub/financial-stability/fsr/html/ecb.fsr202105~757f727fe4.en.html#toc2>
3. Eurostat(extraction du 07 mai 2021), <https://www.insee.fr/fr/statistiques/2830286#tableau-figure1>
4. Jeanneret, A., & Chouaib, E. (2015, 12). La crise de la dette en Europe. L'Actualité économique Revue d'analyse économique , 91 (04), p. 624.

المراجع العربية:

1. أحمد بركات، و الهواري تيفريسي. (31 12 , 2020). الحرب الاقتصادية بين كورونا وعملاق الاقتصاد العالمي(الصين). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 13 (03)، صفحة 260.
2. الاقتصادية. (02 02 , 2021). الاقتصاد الأوروبي في أزمة جراء فيروس كورونا عام 2020. تاريخ الاسترداد 05 25 , 2021، من الاقتصادية: https://www.aleqt.com/2021/02/02/article_2025446.html
3. النوري ساجد. (29 06 , 2015). تعرف على مراحل تطور الأزمة الاقتصادية في اليونان. تاريخ الاسترداد 05 25 , 2021، من الوطن: <https://www.elwatannews.com/news/details/759728>
4. الوليد أحمد طلحة. (2020). التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية. أبو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
5. سماح سهايلية. (أكتوبر 2020). الإجراءات الوقائية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر. مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية ، 05 (03)، صفحة 27.
6. صندوق النقد الدولي. (أكتوبر 2019). آفاق الاقتصاد العالمي: تراجع التصنيع العالمي وتساعد الحواجز التجارية. واشنطن.

7. صندوق النقد العربي. (أبريل 2021). تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" الاصدار الثالث عشر. أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.
8. عادل خليفة. (06 02, 2012). أزمة اليورو: تأثيرها وكيفية احتوائها. تاريخ الاسترداد 05 25, 2021، من الأخبار: <https://al-akhbar.com/Opinion/64883>
9. عبد العظيم الأموي. (23 03, 2020). كورونا يفتك بماكينه النشاط الاقتصادي في إيطاليا. تاريخ الاسترداد 05 25, 2021، من عربية: <https://www.independentarabia.com>
10. فاطمة رحال، و نادية بلورغي. (2016). دور الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال (02)، الصفحات 145-146.
11. فرانس 24/أ ف ب. (27 02, 2021). مجلس النواب الأمريكي يقر خطة بايدن لتحفيز الاقتصاد ومواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا. تاريخ الاسترداد 05 25, 2021، من France 24: <https://www.france24.com>
12. فريدة فلاك. (30 06, 2020). أرقام وإحصائيات حول أزمة كورونا الحديثة وتداعياتها على الاقتصاديات الكبرى في العالم"الولايات المتحدة الأمريكية والصين نموذجاً". مجلة التمكين الاجتماعي ، 02 (02)، الصفحات 59-60.
13. ماذا تفعل هذه الدول لتقليل الضرر الاقتصادي الناجم عن كورونا؟ (20 03, 2020). تاريخ الاسترداد 05 25, 2021، من Deutsche Welle: <https://p.dw.com/p/3Zjcj>
14. مُجد مداحي، و منال خلخال. (15 أبريل, 2017). أزمة الدين السيادي في اليونان وأثرها على منطقة اليورو واقتصاديات الدول العربية. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، 07 (07)، الصفحات 61-62.
15. مركز الإمارات للسياسات. (19 05, 2020). تداعيات وباء كورونا على الاتحاد الأوروبي ومستقبله. تاريخ الاسترداد 05 25, 2021، من مركز الإمارات للسياسات: <https://epc.ae/ar/whatif-details/17/the-impact-of-coronavirus-pandemic-on-the-eu-and-its-future>
16. ناصر السهيلي. (16 02, 2021). أوروبا في 2021....ديون ثقيلة بسبب كورونا وصراع أمريكا والصين. تاريخ الاسترداد 05 25, 2021، من العربي الجديد: <https://www.alaraby.co.uk/economy>
17. هيثم يوسف عويضة. (2015). الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الإقليمية: حالة دراسية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان(الأردن): دار وائل للنشر والتوزيع.